في الترجمة المصطلحيّة

بتن مقتضيات التعريب ومقترحات العربيّة

الدكتور لعموري زاوي، أستاذ محاضر ب
قسم اللغة العربيّة ، جامعة الجزائر2

- بسط منهجي:

تأتي هذه الورقة البحثيّة في سيـــاق تمثل عام لإشكالات الترجمة، والترجمة المتخصصة المتعلقة بالمصطلح النقدي استيعابا وتلقيّا وممارسة، لاشك أنّ الاتفـــاق وارد بشـــأن مهمّـــة الناقـــد المعاصر المزدوجة، في كونه فضـــلا عـــن تمرّسه النقدي مترجم متخصـــص، يتعامل مـــع ثلّة من المصطلحات النقدية المنحدرة من الثقافة الغربيّة، والوافدة إلى منظومتنا المصطلحيّة عبر فعل الترجمة.

على أنّ الإجماع والالتفاف حول ترجمة بعينها يمكن أن تؤدّي الغرض من استقـــدام المصطلـــح الغربـــي أمر يزداد صعوبة، بل يكاد يكون مستحيلا إذا تحققنا من التفاوت الحاصل لدى النقاد من حيث الكفـــاءات اللسانيـــة والبلاغيـــة والتداولية، بل إنّ الاختلاف صورة مجسّدة لتعدد الثقافات والانشغـــالات المعرفيّة.

من هنا تواجهُ الباحث كما الدارس مصطلحات جمّة من مختلف الحقـــول المعرفيّـــة، حاملـــة معها هواجـــس النقاد وتريّثهم كلما وفد مصطلح أجنبي إلـــى منظومتنـــا النقديّـــة، مخلّفة وراءها عددا من المطارحات والاختلافات، ممـــا يجعل الناقـــد يســـاءل جهـــازه المصطلحيّ مستحضرا آليات وضع المصطلحات، مستندا إلى ضوابط معيّنة يرتكز عليها في صياغة المقابلات الترجميّة، حتى لا يشتطّ في إيراد الكلمة والتماسها كتسميـــة تعيينيـــة لمفهـــوم المصطلـــح الأصل، على أننا نفترض أنّ أيّ مقاربة مصطلحيّة بين ثقافتين ينبغي أن تستعين بما تقترحه اللغة الهدف في استقبالـــها للمصطلح حال الترجمة، فلا تعمد إلى نقل المصطلـــح بصيغته وبنائه التركيبي كما صيغ

في لغة المنطلق، قبل تصفّح ما توفرّه اللغة المترجم إليها، وهو ما يجعل قضيّة التعريب عندنا إشكالا ما يزال يحدث تبلبلا مصطلحيا، فكلما ورد مصطلح جديد انبرى له عدد من المصطلحيين وبتسرّع أحيانا ليستعملوه كما صيغ في لغته الأصل، وكأنّ العربيّة قد استنفذت كل مخزونها في مواجهة المصطلح وتقديم مقابل له، والمصطلحات المعرّبة كثيرة تعجّ بها كتب النقاد من مثل (سيميوطيقا، سيميولوجيا، ريطوريقا، بويطيقا، سانتجمي، براديجمي...الخ).

من هنا تحاول هذه المداخلة الوقوف على إشكاليّة المصطلح عند الترجمة، بين اعتماد التعريب أو إبداع مصطلح يطرّد مع المفهوم في إجرائيته، ولا ينتقص من قدرة العربية على إيجاد مقابلات صحيحة فصيحة وصريحة في عربيتها، غير مبتذلة ولا غريبة عن أهلها.

إنّ الثورة التي أحدثتها حركة النقد الجديد قد دفعت النقاد إلى إمعان النظر في المصطلحات الوافدة إلى النقد العربي، ودعتهم إلى تدقيقها قبل اعتمادها، فكان ذلك إحدى مشكلات الترجمة، ومن ضمنها ترجمة المصطلحات الأدبية الحديثة، كما يشير إلى ذلك محمد عناني في كتابه "المصطلحات الأدبية الحديثة"، إذ اعتبر هذه المصطلحات قضية حديثة العهد لم يكن على أسلافنا أن يواجهوها، لأنها نبت طبيعي لهذا العصر، الذي تشابكت فيه التخصصات وتداخلت، خصوصا في العلوم الإنسانية، بعد أن كان الاتجاه العام منذ القرن السابع عشر في أوربا هو الفصل بين التخصصات، والنزوع إلى التعمق في كل علم بمعزل عن سواه (1).

إنّ الحديث عن مسألة التعريب في الصياغة المصطلحية يستدعي من الباحث التدرّج المنهجي في استيفاء القصد من البحث، لذا لابد أوّلا من الإحاطة بمفهوم المصطلحيّة وما يفرقها عن المعجميّة، وتمثلاتها في الثقافتين العربية والغربيّة، للإفضاء إلى المراد من المصطلح المتخصص الذي نسعى لتجليته، لأنّه جوهر موضوعنا حتى يتيّسر علينا رصد المصطلحات العلمية والنقدية التي تحتكم إلى آلية التعريب في التوضيع المصطاحي.

على أنّه ومما لاشك فيه أنّ آلية التعريب كإحدى آليات وضع المصطلحات قد عرفت اضطرابا كبيرا في أوساط المصطلحيين واللغويين بين وجوب التوسّع في الأخذ بها، أو التقييد من تواترها واعتمادها، ومردّ ذلك في المقام الأوّل أن التعريب يشكل مظهرا من مظاهر الاقتراض المعجمي،

الذي يعدّ نتيجة حتمية تمليها ضرورات الاحتكاك الحضاري الذي لا مفرّ من تداعياته، مما يستدعي أحيانا التقاطع بين اللغات في مفرداتها وكلماتها.

أ- في تحديد المصطلحيّات:

ثمّة تعاريف جمّة تسعى لاحتواء مفهوم "المصطلحيّات" كعلم بدأ يشقّ طريقه بثقة في العلوم اللغوية والإنسانية بشكل عام، وهي تعاريف تؤكد في كل مرّة سعة صدر هذا العلم في استقطاب شتى العلوم العاضدة له، الداعمة لفرضياته، ومردّ ذلك الرحلة التي يقطعها المصطلح نحو التأصيل والتداول، تبدأ من وضعه إلى تنميطه وتقييسه، فضلا عن توحيده من خلال تزكيته في المؤتمرات والمؤسسات العلمية المصطلحيّة، ليصير في النهاية عملة قابلة للتداول من قبل البنوك المصطلحية، ولذلك يستعين المصطلحيون والمتخصصون بشتى العلوم الإنسانية كلما أرادوا تقديم تعريف للمصطلحيّات، فهذا القاسمي يعرّف المصطلحيّات بكونها: "علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغويّة التي تعبّر عنها، وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المستقلة، لأنّه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدّة أبرزها علوم اللغة، والمنطق، والإعلاميّة (علم الحاسبات الالكترونيّة)، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي المختلفة، ويستفيد من ثمار هذا العلم المتخصصون، والمترجمون والمعجميّون"(2).

على أنّه وجب التنبيه أنّ هناك فروقا ظاهرة بين المصطلحات والكلمات والمفردات، فالكلمة داخل المعجم تظلّ مفردة ذات معنى فوق لغوي غير مقيّد بالاستعمال، وإذا قفزت من المعجم إلى الاستعمال العام تبوّأت منزلة الكلمة لإمكانيّة دخولها في سياقات متعددة، أما استعارتها من أهل الاختصاص العلمي فيرشّحها لكي تصير مصطلحا علميا قارّا يحيل إلى نظام معرفي دقيق ومنتظم، "فقبل أن تكون الكلمة مصطلحا، كانت تمثلاّ ذهنيّا ومحطّة على محور الاسترسال من التعميم إلى التخصيص بالمفهوم القيّومي، ووضعها للاصطلاح معناه أنّها أصبحت تجسّد مفهوما (متصوّرا)، فهي إذن تخصيص التخصيص"(3).

فالانتقال من العموم إلى الخصوص، ثم تخصيص التخصيص والتحوّل من الاتساع إلى التضييق في المعنى، هو السبيل الأمثل للوقوف على دقّة التحديد المصطلحيّ في عرف أهل الاصطلاح، لذا يتفق الرأي بين المتخصصين في علم المصطلح على أنّ أفضل تعريف للمصطلح

هو التعريف الآتي: "العبارة الاصطلاحيّة مفهوم مفرد، أو عبارة مركبّة استقرّ معناها أوبالأحـــرى استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص **ضيّق في دلالته المتخصصة،** وواضح إلى أقصى درجة ممكنـــة، ولـــه ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"(4).

فالمصطلح إذن وسيلة نقل العرفان واللغة الفصيحة للعلوم، والمصطلحيّة تسعى للبحث عن "تسمية أو تسميات لمفهوم ما، منتقلة من المعنى إلى المبنى، وغالبا ما تشمل المصطلحات المتخصصة، فتسعى إلى تصحيحها بأن تحدد تحديـــدا واضحا الميادين الرئيسية أو الفرعيّة المتخصصة، حيث تكون العلاقات بين المفاهيم عاملا حاسما لبيان معنى كلّ منها، والهدف منها هو التمكين من التواصل المتخصص بأكبر قدر مستطاع من الفعالية، ومن هنا تيسير وحدية المصطلحات، فهي تقود مباشرة إلى مسألة توحيد المعاجم المتخصصة"(5).

عـــن وظيفـــة المصطلحيّـــات بقولـــه أنـــها:" لا تهتـــمّ بالأدلّـــــــــة (الكلمـــاتAlain Rey وقد عبرّ ألان راي والوحدات الكبـــرى)، إلاّ بوصفها تشتغـــل كتسميـــات لتعييـــن موضوعـــات، وكمحـــدّد للمفاهيـــم والتصورّات"(6)، وهذه المفاهيم التي نعكُف على استخلاص مصطلح لها أومقابـــل يستوعبـــها، "إنّما تنتقل إلى الأذهان بالكلمات التـــي اتفق عليها لتكون دالة عليها، والتي ندعوها بالمصطلحات"(7).

وتتميّز المصطلحيّة بعدّة خصائص أهمها:(8)

1- تنطلق المصطلحيّة من المفاهيم لتصل إلى المصطلحات عكس علم اللغة أو المعجميّة.
2- تختصّ بالمفردات المحددة والمكتوبة دون المستويات اللسانية الأخرى.
3- تتميزّ بالبحث الآني للتعبير عن مصطلحات حضارة العصر.
4- تتصف بالتوجّه المعياري في تصنيف المصطلحات وتوحيدها وتقييسها الدولي.
5- تقوم معاجمها المتخصصة على أساس التصنيف وفق مجالات الاختصاص.

ب- آليات الصياغة المصطلحيّة:

إنّ عمل المصطلحيّ يتحدد بالاستعانة بجهد المعجميّ واللغويّ كخطوة أولى، تستدعي رصد وتحصيل جملة الدلالات اللغوية التي يمكن الكشف عنها، وقد عدّد في عرف جمهرة أهل اللغة من طرق الوضع: الارتجال، والاشتقاق، والنحت، فأنت إذا تدبّرت المأثور من ألفاظ اللغة، وجدته في الجملة لا يخلو من ثلاث: إمّا أن يكون مرتجلا أو مشتقّا، أو منقولا على وجه من وجوه المجاز، وهذه الثلاث هي طرق الوضع التي تقلّبت عليها اللغة، وهي تشبه أدوار الخلقة الكاملة، فإنها ثلاثة أيضا: التركيب، والقوّة، والجمال، فالمجاز جمال اللغة، والاشتقاق قوّتها، والارتجال تركيب الخلقة فيها، ويندر أن تجد ذلك كله في لغة من اللغات على مقدار ما تجده في العربيّة، فلا جرم كانت حريّة بأن تكون مناط الإعجاز، لأنها الخلقة اللغوية الكاملة"(9).

والمصطلحيّ في مناشدته للمصطلح وتوضيعه له لا يخرج كأصل عام عن طرق الوضع في اللغة، وذلك لأنّ تحديد المصطلح لا يقوم اعتباطا، وإنما يقتضي الإلمام بآليات الصياغة المصطلحيّة، التي تندرج ضمن طرق التوليد المصطلحيّ، الذي يعدّ شكلا من أشكال التنمية اللغوية، وقد رتبّها علي القاسمي حسب أهميتها في اللغة العربية بهذا الشكل: الاشتقاق، الاستعارة أو المجاز، التعريب، النحت، مشيرا إلى آلية أخرى تأخرّ الإلحاح عليها إلى هذه العقود الزمنية الأخيرة هي (التراث) أو (الإحياء) بتعبير آخر، حيث لم يعتمد التراث مصدرا من مصادر المصطلحات الجديدة إلاّ في وقت متأخر"(10) وهو ما يفسّر لنا حالة القلق المصطلحي المتكرر كلما رشّح مصطلح تراثي وصيغ كمقابل ترجمي للمصطلح الغربي، كما نلحظ ذلك في الدرس اللساني مثلا عند ترجمة

بـ"المحور النظمي" كشكل من أشكال بعث المصطلح النقدي التراثي، كون Axe) syntagmatique) النظم من المصطلحات البلاغية القديمة التي أثارها ثلّة من علماء البلاغة، وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني.

ومن ثمّ إذا أتيح للناقد أو المترجم المتخصص استعمال مصطلح تراثي اعتمادا منه على آلية الإحياء التي ذكرناها، جاز له ذلك وهو بذلك لم يخرج عن ضوابط وقواعد الصياغة المصطلحيّة، بل بل يكون اختياره ثقة بالغة منه بإمكانات لغته، وما توفرّه أو تقترحه عند النقل

والترجمة يؤكدّ ثراء مخزونها من الألفاظ، فالإحياء" هو ابتعـــاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه"(11).

وكذلك يعدّ المجاز من آليات التوضيع المصطلحي، وهو في عرف أهل اللغة استعمال اللفظ في غير ما وضـــع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجميّة (الأصليّة، أو الوضعيّة، أو الحقيقية) إلى دلالـــة علميّة (مجازيّة أو اصطلاحيّة) جديدة، على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين"(12)، على أنّ المعنى المجازي قـد يصير بمنزلة الأصل فيغلب على المعنى الوضعي من خلال سعة الاستعمال، فيتحقق بذلك الغرض من المجاز في إنشاء مصطلحات جديدة.

إذن فكل من الاشتقاق، والإحياء، والمجاز، والنحت، تعدّ آليـــات هامـة في التوليـد المصطلحـــيّ، يلتمســها المتخصصون في اصطلاحاتهم وضعا وترجمة وصياغة، والحديث فيها يطول شرحـه ويمتدّ بيانه، لذا فإننا سنقصـر بحثنا على تنـــاول آليـة كثيـرا ما تعتمـد اختياريـا وإن كانت من الآليات الاضطرارية في وضع المصطلـــح، ونعني بها (آلية التعريب):

- فماهو التعريب؟ وما مقتضياته؟ ثم ماهي مجالات اعتماده في صوغ المصطلحات؟

- وهل يجوز الاتّساع في استدعائه، أم لابد من التضييق من جريانه على الألسن في الدرس المصطلحي؟

أولا: في مفهوم التعريب:

لقد شغل التعريب علماء اللغة قديما فضلا عن المحدثين، واجتمع على لفظ (التعريب) كثرة التداول وتعدّد الدلالة فأوقعاه

في شرك "المشترك اللفظي"، إذ صار يحيل على ثلاثة مفاهيم مختلفة، حدّدها شحادة الخوري بـ (تعريب اللفظ) و(تعريب النص)، و(تعريب المجال):(13)

1- حيث يختصّ المفهوم الأوّ بدلالة تقنية مرجعها فقه اللغة الذي يعرّف المعرّب بأنه: ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها، وهو تعريف متواتر عند علماء فقه اللغة على غرار السيوطي في مزهره (268/1)، وذكر الجوهري أنّ تعريب الاسم المعجمي هو أن تتفوّه به العرب على منهاجها (الصحاح، مادة عرب، ص620)، وقد قسم أبو حيان النحوي الأسماء الأعجمية المعرّبة اعتمـــادا على ما حدث لها من تغييرات وإلحاق بأبنية المفردات العربية (14).

على أنّ "الاهتمام من جانب النحاة بموضوع المعرّب ذو طابع تاريخي، يعنى في المقام الأوّل برصد ما حدث من تغييرات في البنية"(15).

أما في العصر الحديث فقد بدأ الاهتمام النظري بقضيّة الألفاظ المعرّبة عند اللغويين في النصف الثاني من القرن 19، واستمرّ حتى اليوم، ومن أشهر الرواد المحدثين أحمد فارس الشدياق، وعبد القادر المغربي، ويمثل الشدياق رأيا متحفظا يرى من الضروري تنقية اللغة من الألفاظ المعرّبة، بينما يرى المغربي أنّ التعريب وسيلة مهمة من وسائل التنمية المعجمية في اللغة العربية من أقدم عصورها حتى اليوم"(16).

2- أما المفهوم الثاني فيجعل من التعريب مرادفا للترجمة، ويصبح تعريب نصّ ما يعني نقله إلى العربيّة.

3- بينما يختصّ المفهوم الثالث بدلالة ثقافية عامة تقضي بجعل اللغة أداة تعبيرية في حقل معرفيّ ما، أو فضاء تواصليّ معيّن (تعريب التعليم العالي في دولة ما، تعريب الإدارة الجزائرية مثلا..."(17).

على أنّه لا يهمّنا من جملة المفاهيم المتعددة التي أوردناها لمصطلح (التعريب) إلاّ التصوّر الأوّل الذي يفضي إلى ضرورة صبغ الكلمة الأعجمية بصبغة عربيّة حال نقلها بلفظها إلى العربية، وهو الأمر الذي جعلنا نستعير مصطلح (العربيّة) على سعة مداركه وامتداد حقله لنميزه عن (التعريب)، الذي يكتنف لفظ (التعريب) من جهة، polysémie رغبة منا في الخروج من مأزق التعدد الدلالي ثم الكشف عن مقترحات العربية إزاء ما يفرضه الواقع المصطلحي من التوسّع في توسّل التعريب في نقل المصطلحات وترجمتها.

ثانيا: حدود التعريب ومقتضياته:

يندرج مفهوم التعريب الذي أتينا على بيانه ضمن ظاهرة لغوية عالمية لا تكاد تسلم منها لغة من اللغات تسمى (الاقتراض)، وهي ظاهرة مألوفة لا يمكن الحدّ من وقعها وتأثيرها في صوغ المصطلحات العلمية والتقنية، بل يمكن عدّها ملمحا من ملامح العولمة الثقافية بين الدول،

ومع ذلك فإنّ التعريب بـــاب ينبغـــي أن ندخله حذريـــن- على حدّ قول محمد عناني- وإلاّ صـــادفنا ما لا لزوم له (18).

وهو ما جعل قرارات مجمع اللغة العربية تتجـــــه إلى الحدّ من التوسّع في اعتماد التعريب حال نقل المصطلح أو ترجمته، إلاّ في حالات الضرورة القصوى، فمـــن قراراته استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم، وهو قرار يجيـــــز تعريب بعض الألفاظ، ولكنه لا يجيز التعريب بلا قيد، ويفيد أنّ المراد **الألفاظ الفنيّة والعلميّة التي يعجز عـــــن إيجـــــاد مقابل لها**، لا الأدبيّة، ولا العادية التي يتشدّق بها مستعجمة زماننا من أبناء العرب، ولهذا فإنّ للتعريب أهميّة في وضع المصطلحات العلمية والفنية" (19).

وهو ما يجرّنا إلى لزوم حصر المجال التداولي لتواتر المصطلحات المعرّبة، والحدّ من تـــداول المصطلح المعرّب في سياق الخطاب الأدبي والنقـــدي، وحصـــر قوائمـــه المصطلحيّة على الصيـــغ المستساغـــة والمقابلات العربيـــــة التي تتيحـــها طرق وآليـــات التوليد المصطلحي ويأنس لها الوضـــع اللغوي.

ثالثا: المصطلح بين التعريب والتغريب:

إنّ تقييد آلية التعريب في التوضيع المصطلحي، والحدّ من شطحها عند فعل الترجمة، يجعل المصطلـــح قلقا على الدوام، يناور ويراوح موقعه من القوائم المصطلحية، فيتصدرّ أحيانا ويتأهبّ للتواتر، وينحسر أحيانا أخرى ويتراجع إلى أن يتمّ تدقيقه وتدبّره ليقذف به في سوق المصطلحات، وبين تين الخلّتين لابد من إيجاد مقابل ترجمي للمصطلح الغربي الوافد، فيأتي التعريب ليعتمد كآلية في تلقي المصطلح الأجنبي، ولكنه يظلّ آلية موقوتة اضطرارية لا يحبذ اللجوء إليها ابتداء، فيكون ذلك سببا في حصول التضارب في المواقف بشأن تقديمه على غيره من آليـــات الصياغة المصطلحية وخاصة الاشتقاق، وما بين منتصر للتعريب معل من شأنه، وبين رافض لـــه مقلل من نفعـــــه يتموضـــــع المصطلح ويتضعضع ، وهي المفارقة التي تتجاذبه، وقد "دار حـــوار فـــي قضيّـــة حـــدود التعريب، وفي المقصود بعبارة (عند الضرورة) في القرار المذكور آنفا، فأخذها البعض علـــــى أنها ترجيح لفتح باب التعريب على مصراع أو مصراعين، وجعلها آخرون آخر

ما يمكن اللجوء إليه، فـــإن وجــدت كلمة عربية حتى لأدنى ملابسة بين معانيها ومعاني الألفاظ العلمية الأعجمية انتفت هذه الضرورة"(20)، وكأنّ التعريب شرّ لابد منه.

على أنّ أنصار التوسّع في اعتماد التعريب يرون أنّ الألفاظ المعرّبة لا تضرّ ببنية اللغة، وما أكثر الألفاظ الدخيلة في اللغات الأوربية الحديثة، ولا ينكر عاقل فائدة التعريب ونجاعته في مجالات بعينها، أهمها إشاعـــة المصطلحـــات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية، وهي مصطلحات علمية عامة تكاد تكون مشتركة بيـــــن العلـــماء والباحثين، والإعراض عن تعريبها قد يفرغها من محتواها، ويسلبها شحنتها المفاهيمية، لذا يتوجبّ نقلها بصيغتها الأصلية إلى اللغة المترجم إليها، للحدّ من الالتباس الذي قد يكتنفها، لذا يحصر المتخصصون التعريب فـــي مجـــالات معينة، وقد اتضح ببحث المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في التعليم العام في المؤتمر الثاني للتعريب 1973، ومجموعات المصطلحات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية أن التعريب-إلى حد بعيد- مقصـــور على المجالات الدلالية الخاصة بأسماء الأجهزة والآلات، والألفاظ التقنية والعلمية المتخصصة.

وإذا كان المجال التداولي للمصطلح المعرّب في اتساع لاستيعاب الألفاظ والأسماء العلمية والتقنية، فإنه يضيق كلما يمّمنا صوب المصطلحات النقدية والأدبية، فتنحسر مجاريه ويقيّد استعماله، ويتحـــوّل مـــن آليـــة اختيارية إلى آليـــة اضطرارية، فيكون اعتمادها موقوفا على تجديد النظـــر في المصطلـــح ومراجعته، والتنقيب عن بديل له وفق صيغة عربية يستعاض بها عـــن المصطلح المعرّب، ومن ثمّ يستحيل التعريب إلى آلية موقوتة يستعين بها الخطاب النقدي" لاستقبـــال المصطلحات الجديدة فـــي مواجهته الأولى لها، ريثما تتوفرّ الآليات الاصطلاحيّة المحلية، كما نجـد ذلك في الصيغة المعربّـــة (الغراماطـــولوجـــيا) التي توسّل بـــها جمع من الدارسيـــن في استقبالهم للمصطلح التفكيكـــي ، قبـــل أن يستقـــرّ لديهـــم على (علـــم الكتابـــة)، وينطبـــق الأمـــر ذاتـــه علـــى المصطلح (Grammatologie)الذي كثر تداوله بالشكل المعرّب (فارماكون)، قبل بداية التفكير في (العقار).(Pharmakon)

والملاحظ في هذا السياق أنّ التأخرّ في إيجـــاد المصطلـــح البديل للمصطلح المعرّب يُسهـــم في ديمومة الصيغـــة المعرّبة، وترسيخ بعدها التداولي، إلى حدّ يصعب معه مجرّد التفكيـــر في

بديـــل آخر لهذه الصيغة، كيفما كانت مقبولية ذلك البديل(21)، وذلك لأنّ المصطلح محكوم-كما هو معلوم- بدرجة تواتره وشيوعه في أوساط مستعمليه، وقد يحيلـــه التداول الواسع إلى مصطلح قارّ وذو حصانة، رغم ما قد يعتريه من ظلال التسمية وتعتيمات المفهوم، فيتبـــوّأ حينـــها منزلة تفوق منزلته بكثير اقتفاء للقاعدة المطّردة "ربّ خطأ شاع وربّ صواب ضـــــاع"، فالحكـــم والفيصل فـــي تبنّي المصطلح-فيما يراه أهل الاصطلاح- هو مقدار انتشاره وشيوعه وتواتـــــره فـــي أوســـاط الباحثين والمشتغلين عليه، فالمصطلح على حدّ تعبير المسدي " يبتكر فيوضع ويبث، ثم يقذف به في حلبة الاستعمال، فإما أن يروّج فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي، وقد يدلي بمصطلحين أوأكثر لمتصوّر واحد، فتتسابق المصطلحـــات الموضوعـــة وتتنافس فـــي سوق الرواج، ثم يحكم التداول للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف"(22).

وليس أدلّ على ذلك من مصطلح (الفولكلـــــور) الذي عرّبت بـــه الكتـــابـــات الشعبيـــة والثقافيـــة العربيـــــة ، الذي يتهجـــى معناه إلـــى علم الشعـــب، ولمـــــا طـــالت هـــــذه الصيغـــــــة (Folklore) المصطلح الإنجليزي الموقوتة استدامت وتأصّلت، حتى غدت مقترحـــات مجمع اللغة العربية البديلـــة المتأخـــرة (مأثورات شعبية، تراث شعبي) مجرد نكتة في هذا الاستعمال الاصطلاحي (23).

كذلك قد يلجأ إلى التعريب من باب الاستعانة بأخفّ الضررين، "حين الوقوع بين موقفين أواختيارين: أفضلهـــــما مورفولوجيا هو أسوأهما دلاليا، ساعتها يقتضي الحسم اللجوء إلى منطق "أحلى الأمرّين"، أي أولوية التضحية بالنقـــــاء اللغوي في سبيل توضيـــــح المفهـــوم، على التضحيـــــة بوضـــوح المفهـــــوم فـــي سبيـــل الحفـــــــــاظ علـــى نقـــــاء اللغـــــــــة، " ويتضـــح ذلك فـــــي جانـــب مـــــــن جـــــــوانب التلقـــــّي العربـــــي لمصطلـــــح بين علم السيمياء عند من يعتقد بعربيّة هـــــــــذه الصيغـــة، و(السيميـــولوجـــيا) حيـــث يفضّـــــل (Sémiologie) كثيرون الصيغة المعرّبة لأنها أوضح مفهـــــوما مـــن الصيغـــة العربيـــــة التي قد يلتبس مفهومها بمحمولها التراثي الخرافي (24).

وقد استمات في الدفاع عن تعريب هذا المصطلح نقاد كثر نذكر منهم محمد عناني في كتابه "المصطلحات الأدبيـــة الحديثة"، حين يقول:" سبق أن أشرت في سياق نشأة البنوية إلى مصطلح

السيميولوجـــيا ومصطلـــح السيميوطيـــقا، وترجمت كلا منهما بـــ علم العلامات، ودافعت عن تعريب اللفظ الأجنبي وعن ترجمتـــه السابقة، مفضّلا أيّا منهما على "السيمياء" العربية القديمة، والتي توحي لفظا ومعنى بعلاقة قديمة بالكلمة اليونانية، التـــي اشتقت منها الكلمة الأوربية الحديثة" (25).

التـــي تعني علامة (Sémeion) تكوينيـــا واشتقـــاقيـــا الكلمـــة تنحـــدر مـــن الأصـــل اليونانـــي التي تعني خطاب، ونجدها مستعملة في كلمات مـــن مثل علـــم الأحيـــاء، وعلم الأديـــان، وعلـــم (Logos)"(26). و (Sociologie,) (,théologie) (biologie) الاجتماع، (فـــ(اللوجوس) لاحقة تحيل إلى معنى "العلم" في المصطلح، ورغم وفرة المقابلات الترجمية العربية، فإنّ كثيـــرا من المترجمين يستعجلون ترجمة الأصـــل باللجوء إلى تعريبـــه، فهـــم يستصيغـــون قولهـــم (بيولوجـــيا، وتيولوجـــيا، وسوسيولوجيا)، ويعرضون عن الصيغة العربية رغم توفيقها وسلاستها ودقّـــة تأديتها للمفهوم.

إنّ العبارة اليونانية (سيميون) حتى وإن كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بعبـــارة (تيكميريون) التـــي تترجـــم عادة بـــ "عرض"، كانت منذ عهد اليونان تستعمل مصطلحا تقنيا في مدرسة أبيقراط،..إلاّ أنّ فكرة إنشاء مذهب خاص بالعلامات تشكل مع الرواقيين، واستعمل جالينس عبارة (سيميوطيكي)، ومنذ ذلك الحين كلما تطرق باحث في تاريخ الفكر الغربي إلى فكرة علم سيميائي مهما كـــان الاســـم الذي وضع له، إلاّ عرفه على أنه "نظرية العلامات" (27).

إذن فثمّة مصطلحات عدّة وضعت من قبل عدد من النقاد والمتخصصين المشتغلين بحقل السيمياء، الذين مـــا إن رصدوا نبؤة ديسوسير في تبشيره بميلاد علـــم جديـــد، حتـــى انبروا يقترحـــون تسميات ومقابلات له، على غـــرار (الرموزية، العلاماتية، علم العلامات، الدلائلية، علم السيمياء، السيميولوجيا، السيميوطيقا)، ومع هذه الوفرة المصطلحيّة فقد قدرّ للمصطلحين المعربيّن أن يتعايشا،و يمتدّ استعمالهما، ويشيع تداولهما، على رغم أنـــوف المعارضيـــن لمسألـــة التعريب، وكأنّ التعريب قد صار آلية ثابتة في التوليد المصطلحي، لا يمكـــن الحدّ مـــن سطوتـــها أو إغفال وقعها في إنشـــاء المصطلحات أو ترجمتها.وما قيل في مصطلح(السيميولوجيا) أو(السيميوطيقا) يصحّ في مصطلح (بويطيـــقا) الذي يقابل الذي تتضارب ترجماته بين (الانشائيّة، والشعريّة، أو تعريبه بالبويطيقا). Poétique مصطلح على أنّه تتجه مقاصد أهل الاصطلاح والمتخصصين إلى ضـــرورة تقييد هذه الآلية النشطة في مقاربة المصطلح، ووجوب الحدّ من

اعتمادها إلاّ في حالات الضرورة القصوى، التـــي تقدّر بقدرها، وهو ما تعكف عليه مكاتب تنسيق التعريب، والمجامع اللغوية، والمؤسسات المصطلحية الرسمية، وهــو خير ما نختم به بحثنا من خلال التذكير بالمعايير المنهجية في وضع المصطلحات العلمية، أو ما يمكن أن نطلق عليه بـــ "قواعد الضبطيّة المصطلحيّة".

رابعا: قواعد الضبطيّة المصطلحيّة (المعايير المنهجية لوضع المصطلحات العلميّة):

لعلّ من أبرز الحلول التي يفترض أن تحضى بقبول حسن في الأوساط كلها، تلك التي تبنى على معايير أو مقاييس تضبط عمليّة تعريب المصطلحات ونقلها، هذه المعايير التي توصّل إليها جمهور علماء المجامع ومؤسسات التعريب في ندوة الرباط 1981، وما تبعها من تعديلات تشكل منهجيّة معيارية، يمكن أن نركن إليها لأنّها تتضمـــن مجموعـــة من القواعد والضوابط المعيارية، التي تجعل منها ومما انبثق عنها مرجعيّة تستجيب لمتطلبات التراثيين وتطلعات المحدثين، واستكمالا للفائدة نورد معايير منهجية وضع المصطلحات العلميّة التي أقــرّها مكتــب تنسيــق التعريب بالرباط، والتي اعتمدها الباحثون في تصدّيهم لإشكالات التعريب ومقتضياته، وهي قائمة على المبادئ التالية:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشتــرط في المصطلح أن يستوعب كل معناه اللغوي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4- استقراء التراث العربي، وبخاصة ما استعمل منه، أو ما استقرّ فيه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد منها من ألفاظ معرّبة.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية على النحو الآتي:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستعمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب حقولها.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية وفق الترتيب الآتي:

أ- التراث

ب- التوليد ويشمل: المجاز، الاشتقاق، التعريب، النحت.

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.

8- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

9- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

10- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلاّ إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

11- التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصبغة العالمية.

12- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يلي:

أ- ترجيح ما سهل كي يصبح في رسم الألفاظ المعرّبة في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله كي يصبح موافقا للصيغة العربية، ومستساغا.

ج- اعتبار المصطلح العربي عربيا، يخضع لقواعد اللغة العربيّة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية.

هـ-ضبط المصطلحات بعامة، والمعرّب منها بخاصة بالشكل حرصا على صحّة نطقها وأدائها.

إنّ الاحتكام إلى معايير موضوعيّة تيسّر عمل الباحثين، وتمنحهم القدرة على ترجيح مصطلح على آخر، ولعلّ هذا ما دفع الحمزاوي إلى تطوير نظام التقييس، بهدف اختيار المصطلح Normalization، وهو ما يقابل بالفرنسية Standardizationالمصطلحي

المناسب معياريا وليس ارتجاليا، ومن هذه المعايير:(28)

1- الاطّراد

2- يسر التداول

3- الملاءمة

4- التوليد اللغوي

5- القياس الكمي

وسبق للباحث أن طوّر منظومة معايير لتعريب المصطلحات وضبطها، يمكن أن تكون دليلا للباحثين وقد تضمنت:

1- نظام نقل الأصوات وكتابتها باللغة العربية

2- نظام توليد المصطلحات: أ- الاشتقاق، ب- النحت، ج-نظام السوابق واللواحق، د-نظام حوسبة المعجمات وتطويرها.

خـــاتمـــــة:

وهكذا نخلص من بحثنا إلى القول بأنّ مسألة التعريب ما تزال تحدث الجدل في أوســـاط الباحثين والمتخصّصين وعلماء المصطلح، فضلا عن الهيئات والمؤسسات المصطلحيّة، وهو جدل قديم تمتد ظلاله إلـــى عصرنا نتيجة التدفق الواسع للمصطلحات على اختلاف حقولها وأنظمتها المعرفيّة، ومجالات تداولها وتوظيفها، غير أنّــه لا يسعنا غمط حقّ هذه الآلية الاصطلاحيّة، وتجاهل قيمتها في الدرس المصطلحي، وأهميتها في التواصل المعرفي، ولأنّ المصطلحات لغة العلوم، ولأنّ العلوم مجال مشاع، فإنّ ذلك أدعى لاستحضار آلية التعريب حال النقل والترجمة.

وإن كنا نوافق إلى حد كبير كل من دعى إلى ضرورة ضبط الشطح المصطلحي الذي يسببه التعريب، مما قد يكون سببا في الانتقاص من العربيّة، أو مدعاة للتشكيك بقدراتها في التمكين للمصطلــح، وتأصيلــه في استقــراء المفاهيــم والتصورّات العلمية.

لذا يتوجبّ على الباحثين والعاملين في مؤسسات التعريب والجامعات والهيئات العلمية المتخصصة مراجعــة هذه الآلية في التوليد المصطلحي، والوقوف عند حدودها ومقتضياتها للحدّ من المهاترات المصطلحيّة التي أوقعت الدارسين والطلاّب الناشئين في شراك الغموض والالتباس المفاهيمي، وهو ما يدفعنا لاقتراح إنشاء مرصد مصطلحيّ يترصـــدّ المصطحات الوافدة، ويمعن النظر فيها، ويتيح المجال للعربيّة لتدبّر ما توفرّه وتقترحه في كل مقاربة مصطلحيّة، مــما يطرّد مع قياسها ويستجيب لنظامها، ويحتكم لعربيّتها.

الهوامش:

1- محمد عناني، المصطلحات الأدبيّة الحديثة، دراسة ومعجم انجليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ص5

2- علي القاسمي، المصطلحيّة، مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافيّة للنشر، العراق، 1985، ص7

3- محمد الهادي عيّاد، مصطلحيّة أم مصطلحيّات؟، أبحاث المنتدى المصطلحيّ الدوليّ، 2008، ص47

4- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص12

5- محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، دراسة تحليليّة لإشكاليّة الاصطلاح ودور المترجم، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، ص48

6-Alain Rey, La terminologie, noms et notions, ed; que sais-je, puf, page 24

7- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، الجزء الأوّل، دراسة قدمت بمناسبة انعقاد ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا في تونس، من 7-10 جويلية، 1986، ص173

8- حلام الجيلالي، نحو دليل تشريعي عربي لترجمة المصطلح العلمي، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة سيدي بلعباس، أهميّة الترجمة وشروط إحيائها، المجلس الأعلى للغة العربيّة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، 2004، ص191

9- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، الجزء الأوّل، دار الكتاب العربي، ص143

10- يوسف وغليسي، إشكاليّة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص79

11- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ص105

12- يوسف وغليسي، إشكاليّة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84

13- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، الجزء الأول، ص158، 159، والجزء الثاني، ص63، 64

14- لم نرجع في إيراد هذه التعريفات المقتضبة إلى الأصل، وإنما استقيناها من أطروحة يوسف وغليسي، التي نشرها في كتاب اعتمدناه مرجعا لنا في البحث.

15- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص198

16- المرجع نفسه، ص148

17- يوسف وغليسي، إشكاليّة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص87

18- محمد عناني، المصطلحات الأدبيّة الحديثة، ص195

19- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص199

20- المرجع نفسه، ص149

21- يوسف وغليسي، إشكاليّة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص460

22- عبد السلام المسدّي، المصطلح النقدي، ص15

23- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص460

24- المرجع نفسه، ص460

25- محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، ص153

26- برنار توسان، ما هي السيميولوجيا؟، ترجمة محمد نظيف، افرقيا الشرق، المغرب، ط1، 1994، ص9

27- أمبرتو إيكو، السيميائيّة وفلسفة اللغة، ترجمة أحمد الصمعي، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص44

28- إبراهيم بن محمود حمدان، التعريب بين الواقع والطموح، ندوة "اللغات في عصر العولمة: رؤية مستقبلية"، كليّة اللغات والترجمة، 20-22 فبراير 2005، جامعة الملك خالد، وزارة التعليم العالي، سلسلة بحوث وأوراق الندوات والمؤتمرات، الجزء الأوّل، ص329.